

٣١

الجمهورية التونسية

إدارة الداخلية والتنمية المحلية

السادة: المديرين للاستعمال والعمل على

المدير العام لمؤسسة

ورد بتاريخ: 08.05.2003

مجل تحت عدد: 26

الإدارة العامة لوحات التدخل

مكتب الضبط

ورد بتاريخ: 08.05.2003

مجل تحت عدد: 26

منشور من وزير الداخلية والتنمية المحلية

فتحي الله

عدد 39 بتاريخ 03 أكتوبر 2003

06

يتعلق بالأسلحة الإدارية والذخيرة

شماره

إعتباراً للأهمية البالغة التي يكتسبها ميدان الأسلحة وخاصة على مستوى المسك والحمل والصيانة والاستعمال والنقل، وفي نطاق المحافظة على سلامة الأفراد ومزيد إحكام حسن التصرف في هذا المجال العملي اليقظ اقتضت الضرورة تحيين مختلف العناصر الخاصة بميدان الأسلحة وفقاً لما ستضبطه الأبواب التالية :

112

inkyfada

الباب الأول: التعيين والاسناد والمسند

تسند كل إدارة أو منطقة أو فوج لكل عون من أعوان الأمن والحرس الوطنيين الذين ليس في شأنهم موانع مثل: الصحة وشرف... في ذلك الأعوان الإناث الحاملين "أرب" نظامي والمؤهلين لذلك بعد سنة من التخرج من مدارس التكوين وبعد القيام بدورة تكوينية إضافية على فنيات الرماية والسلامة في الاستعمال والتأكد من حسن الإستعداد والسير والسلوك، سلاحاً فردياً يحمل خاصيات ومواصفات معينة تتماشى والوحدة الفرعية الراجع لها بالنظر ويتم تأمين هذا السلاح الفردي لدى خزانة الوحدة التي ينتمي إليها العون خارج توقيت العمل كما يتعين إبقاء السلاح الفردي بالوحدة المعنية حال نقلة العون إلى وحدة أخرى أو بسبب انقطاعه عن مباشرة عمله بها.

للمع
المصالح الأمنية

كما يسند لأعوان الأمن والحرس الوطنيين بنادق ومسدسات رشاشة ومسدسات للذخيرة المطاطية وبنادق صيد وتجهيزات دفاعية وذلك حسب مهام كل وحدة على أن تضبط كمية وطريقة توزيعها من طرف الهيكل الأمنية الراجعة لها بالنظر.



1. أعوان الزي النظامي :

أ يحمل أعوان الزي النظامي أسلحتهم الفردية أثناء حصة العمل وبصفة ظاهرة ويعتمد مخصص للغرض إن كان مسدسا ، وفي وضع "صدرا أو جنبا تقلد السلاح" إن كان بندقية ، على أن يقع إرجاعها إلى مقر الوحدة حال انتهاء حصة العمل ويتحمل أعوان الزي النظامي كامل المسؤولية المترتبة عن حمل الأسلحة والمحافظة عليها أثناء حصة العمل ، في حين تبقى مسؤولية تأمينها وحفظها خارج أوقات العمل محمولة على رئيس الوحدة .

2. أعوان الزي المدني :

لا يحمل أعوان الزي المدني العاملون بمختلف الوحدات السلاح الفردي إلا إذا كلفوا بمهام تتطلب ذلك ويكون حمله عندئذ بصفة خفية ويعتمد مخصص للغرض ، على أن يقع إرجاعه إلى مقر الوحدة حال انتهاء حصة العمل ويتحمل أعوان الزي المدني كامل المسؤولية المترتبة عن حمل الأسلحة والمحافظة عليها أثناء حصة العمل ، في حين تبقى مسؤولية تأمينه وحفظه خارج أوقات العمل محمولة على رئيس الوحدة .

3. الاستثناءات :

* الإطارات :

يحمل محافظو الشرطة و ضباط الأمن و الحرس الوطنيين و رؤساء المناطق والدوائر والفرق والمراكز والمصالح الأمنية النشطة أسلحتهم الفردية بصفة مستمرة أثناء أوقات العمل و خارجه كلما اقتضى الأمر ذلك .

* الحدود البرية :

يحمل أعوان الحدود البرية أسلحتهم الفردية بصفة مستمرة أثناء أوقات العمل و خارجه .

لا يحمل الأعوان الإداريون أسلحتهم الفردية باستثناء المكلفين من طرف إداراتهم بمهام خاصة طبقا لتعليمات كتابية صادرة عن مديريهم ، ويبقى السلاح الإداري تحت مسؤولية العون الشخصية أثناء القيام بالمهمة ، وفيما عدى ذلك فإن المسؤولية مضمولة على الرئيس المباشر بالوحدة والذي يتعين عليه أخذ الاحتياطات اللازمة قصد تأمين السلاح .



II - حالة اليقظة

يتعين في هذه الحالة حمل الأسلحة الفردية من قبل كافة أعوان الأمن والحرس الوطنيين أثناء أوقات العمل وتكون الاسلحة تحت مسؤولية الأعوان من حيث التأمين والعناية والمحافظة على أن يتم إرجاعها إلى خزانة الوحدة حال انتهاء حصة العمل حيث تؤمن تحت مسؤولية رئيس الوحدة الذي يتعهد بصيانتها وحفظها .

ملاحظة : تضبط حالة اليقظة من قبل وزير الداخلية والتنمية المحلية

III - حالة الاستنفار

يتعين في هذه الحالة حمل الأسلحة الفردية من قبل كافة أعوان الأمن والحرس الوطنيين بصفة مستمرة أثناء أوقات العمل وخارجه وتكون الاسلحة تحت مسؤولية الأعوان من حيث التأمين والعناية والمحافظة .

ملاحظة : تضبط حالة الاستنفار من قبل وزير الداخلية والتنمية المحلية

هام جداً:

تتعهد الإدارات العامة من شرطة وحرس وطنيين كل حسب اختصاصها ونوعية المهام الموكولة إليها بتطبيق برامج تجهيز الوحدات والأعوان في الحالة العادية وحالة اليقظة وحالة الاستنفار .

وتكون هذه البرامج مصادق عليها من طرف وزير الداخلية والتنمية المحلية وتتضمن كنية الأسلحة ونوعها والذخيرة الواجب حملها .

الباب الثالث : استعمال الأسلحة

لا يخوّل استعمال الأسلحة إلا في الحالات التي ضبطها القانون الجنائي بالفصول 39 و40 و42 والقانون عدد 04 لسنة 1969 المؤرخ في 1969/01/24 والمتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر.

inkyfada

الباب الرابع : التدريب

تخضع برامج تدريب أعوان الأمن والحرس الوطنيين على الرماية بالأسلحة الإدارية لمصادقة المدير العام لكل سلك ويتعين على رؤساء المناطق ورؤساء الوحدات تطبيق هذه البرامج والتقيّد بها.

تتضمن برامج التدريب وجوبا التدريب على فنيات الرماية وحفظ الأسلحة وفرض القيام بالرماية من قبل جميع الأعوان على امتداد السنة حيث يتدربون بالتناوب على جميع أصناف الأسلحة المستعملة من قبل وحداتهم بما في ذلك أسلحة الهواء المضغوط ومسدسات الذخيرة المطاطية وذلك بمعدل 30 خرطوشة بالذخيرة الحية للمسدس و80 خرطوشة بالذخيرة الحية بالنسبة للبندقية أو المسدس الرشاش و120 حبة عيار 4,5 مم لأسلحة الهواء المضغوط سنوياً على الأقل، وعدد 10 خرطوش مطاطية بالنسبة لمسدس الذخيرة المطاطية وعدد 10 خرطوش صيد عيار 12 أو 16 لمستعملي هذه الأسلحة فقط ويتم الرماية بالمباردين المنحصصة ليا تحت اشراف مسؤول مؤهل ومعين للغرض وبعد التأكد من أخذ جميع الإحتياطات الأمنية الخاصة بالميدان مع فرض إحترام القواعد الأساسية للرماية. وتتعهد المدارس والوحدات المختصة بتطبيق برامجها الداخلية المتعلقة بالتدريب.

الباب الخامس : السحب

يتم سحب أسلحة أعوان الأمن والحرس الوطنيين في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: السحب المؤقت

وهي الحالة التي يسحب فيها السلاح من العون لمدة محدّدة ويحفظ بخزينة الوحدة الراجع ليا العون بالنظر وذلك:

- عند مثوله أمام رئيس الدولة أو أحد الوزراء.
- عند التمتع بإجازة (سنوية، استثنائية، مرض... الخ).
- عند مغادرة تراب الجمهورية مهما كانت الغاية.



- عند دخول المستشفيات للفحص أو الإقامة .
- عند الإصابة بنوبات عصبية أو فقدان الوعي .
- في حالتي الإيقاف عن العمل والإيقاف الشديد .
- في الحالات الاجتماعية والسلوكية الخاصة مثل : مشاكل عائلية وأغراض شخصية، قضايا الطلاق المصحوبة بالخصومات ، مشاكل الميراث ، مشاكل دائمة مع الجيران والتهديد.....
- عند تنفيذ بعض الأحكام المدنية على العون وخاصة في حالات الإسعاف بالقوة العامة .
- في حالة تنفيذ حكم بالإيداع بالسجن على العون .
- بمناسبة الإحالة على شدم المباشرة لمدة معينة .
- عند المثول أمام المحاكم أو قضاة التحقيق .
- عند المثول أمام مجلس الشرف .
- أثناء العزف بالمهرجانات الخاصة والعامة إذا كان من أفراد الطاقم الموسيقية .

الحالة الثانية: السحب النهائي

وهي الحالة التي يسحب فيها السلاح بصورة نهائية ويرجع إلى الوحدة (إدارة أو منطقة أو فوج) التابعة للسلك الذي ينتمي إليه العون المعني وذلك :

- 1 - عند الوفاة .
 - 2 - عند التزل .
 - 3 - عند الاستقالة .
 - 4 - عند التمتع بإجازات التقاعد ثم الإحالة على التقاعد .
- ويمكن في كلتا الحالتين (2، 3) للرئيس المباشر للعون أن يسحب منه سلاحه الفردي احتياطيا في انتظار إحالته على المجلس وصدور قرار الإدارة يقضي بالسحب النهائي .
- ويتعين على كل رئيس وحدة مسك دفتر إداري موحد تضمن به كل عمليات سحب الأسلحة الإدارية مع بيان نوع السلاح والتاريخ وتواريخ وساعة تسليمه وأرجاعه بامضاء حامله عند كل عملية تسليم وأرجاع مع التخصيص على تواريخ إحالة الأسلحة على الخزائن المركزية بالنسبة للعمليات .

الملحق عدد 01: أنواع الأسلحة و الذخيرة -



1) الأسلحة :

أ. التجهيزات الدفاعية الفردية :

وهي تجهيزات غير نارية تستعمل لشل حركة الخصم و ترهيبه .

ب. الأسلحة النارية :

• الأسلحة الفردية : وهي مختلف أنواع المسدسات و البنادق والمسدسات الرشاشة .

• الأسلحة الجماعية : وهي الأسلحة الثقيلة و نصف الثقيلة و مختلف أنواع القذائف و الرمات و بنادق الصيد .

ج . أسلحة الاحتياط الاستراتيجية : وهي كمية من الأسلحة القارة الموضوعة على ذمة هيكل أعوان الأمن و الحرس الوطنيين في النطاق المركزي و التي تضبط من طرف وزير الداخلية و التنمية المحلية و لا يسمح باستغلالها إلا بترخيص مسبق منه .

2) الذخيرة :

تنقسم الذخيرة إلى :

أ. ذخيرة فردية : وهي التي تعين للأعوان و تحمل مع السلاح الفردي .

ب . ذخيرة احتياطية بالوحدة : وهي ذخيرة توضع بالوحدة تحت مسؤولية رئيسها لاستغلالها من طرف الأعوان التابعين لها عند نفاذ الذخيرة الفردية في التدخلات الميدانية .

ج . ذخيرة احتياطية بالمناطق و الأفواج : وهي ذخيرة توضع على ذمة رؤساء المناطق و آمري الأفواج النظامية لاستغلالها لفائدة الوحدات عند نفاذ ذخيرتها الاحتياطية .

ويتعين على رؤساء المناطق الحدودية تخصيص كمية من هذه الذخيرة الاحتياطية وإدائها لدى الفرق الحدودية التي يهدف لها تزويد المراكز الحدودية بها عند نفاذ الذخيرة الاحتياطية للوحدة .

٥١

١- ذخيرة قارة في النطاق المركزي : وهي كمية الذخيرة القارة الموضوعة على ذمة هياكل أمن الأمن و الحرس الوطني في النطاق المركزي والتي تضبط من طرف وزير الداخلية والتنمية المحلية ولايسمح باستغلالها إلا بترخيص مسبق منه .

٢- ذخيرة التدريب : وهي ذخيرة مخصصة لغاية تدريب الأعوان دوريا بصفة مستمرة على الرماية بأنواعها .

وفيما يلي جدول في كيفية توزيع الذخيرة بالنسبة لكافة الأسلحة :

الذخيرة / الأسلحة *	المسدس	البندقية أو المسدس الرشاش	الأسلحة نصف ثقيلة والثقيلة
الذخيرة الفردية المعتمدة لكل عون	05	20	
الذخيرة الاحتياطية بالمراكز و السرايا بالنسبة لكل قطعة	10	40	500
الذخيرة الاحتياطية بالمناطق و الأفواج بالنسبة لكل قطعة	20	120	1000
لذخيرة القارة بالأسلاك بالنسبة لكل قطعة	40	240	5000
خبرة التدريب بالنسبة لكل عون	30	80	500 سنويا لكل قطعة
خبرة التدريب لاستعمالي هذه الأسلحة	مسدس ذخيرة مطاطية 10	بندقية صيد عيار 12 أو 16 10	

ملاحظة :

* تتعبد إدارة المدارس والوحدات المختصة بتطبيق برامجها الداخلية المعدة مسبقا و المتعلقة بالتدريب .

* يستثنى من هذا الجدول الوحدات المختصة من بينها الفرقة الوطنية لمجابهة وقمع الإرهاب و الفرقة الوطنية للتدخل السريع و الفرقة الوطنية للطلانح والمراكز الجنودية المتقدمة والوحدة المختصة للحرس الوطني وطلانح الحرس الوطني ... التي تضبط ذخيرتها المحمولة حسب أوامر إدارية من طرف الإدارة العامة الراجعة لها بالنظر .